

## كشاف القناع عن متن الإقناع

- من الضامن ( وأنكر المضمون عنه لم يسمع إنكاره ) لأن ما في ذمته حق المضمون له .
- فإذا اعترف بالقبض من الضامن فقد اعترف بأن الحق الذي له صار للضامن .
- فيجب أن يقبل إقراره لكونه إقرارا في حق نفسه .
- ( وإن قضى ) الضامن ( الدين المؤجل قبل أجله لم يرجع ) على المضمون عنه ( حتى يحل )
- أجله لأنه لا يجب له أكثر مما كان للغريم ولأنه متبرع بالتعجيل .
- فلم يرجع قبل الأجل كما لو قضاه أكثر من الدين .
- ( وإن مات المضمون عنه أو الضامن .
- لم يحل الدين ) لأن التأجيل حق من حقوق الميت .
- فلم يبطل بموته كسائر حقوقه .
- ( وإن مات ) أي الضامن والمضمون عنه .
- ( فكذلك ) أي لم يحل الدين لما تقدم .
- و ( إن وثق الورثة ) برهن يحرز أو كفيل مليء بأقل الأمرين من الدين أو التركة .
- ( وإلا ) بأن لم توثق الورثة ( حل ) الدين لما يأتي في الحجر .
- ( ويصح ضمان الحال مؤجلا ) نص عليه .
- لحديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعا ولأنه التزمه مؤجلا بعقد فكان مؤجلا كالبيع .
- لا يقال الحال لا يتأجل .
- وكيف يثبت في ذمتهما مختلفا .
- لأن الحق يتأجل في ابتداء ثبوته بعقد وهنا كذلك لأنه لم يكن ثابتا عليه حالا .
- ويجوز تخالف ما في الذمتين .
- ( فلصاحب الحق مطالبة المضمون عنه في الحال دون الضامن ) فلا يطالبه حتى يحل الأجل (
- وإن ضمن المؤجل حالا صح ) الضمان ولم يصر حالا ( ولم يلزمه ) أي الضامن ( قبل أجله ) لأن
- الضامن فرع المضمون عنه فلا يستحق مطالبته دون أصله .
- والفرق بينهما وبين التي قبلها أن الحال ثابت مستحق القضاء في جميع الزمان فإذا ضمنه
- مؤجلا فقد التزم بعض ما يجب على المضمون عنه فصح كما لو كان الدين عشرة فضمن خمسة .
- وأما المؤجل فلا يستحق قضاؤه إلا عند أجله .
- فإذا ضمنه حالا التزم ما لم يجب .
- كما لو كان الدين عشرة فضمن عشرين .

\$ فصل ( الكفالة ) صحيحة \$ لقوله تعالى !! ولأن الحاجة داعية إلى الاستيثاق بضمان المال أو البدن .